

المضي قدمًا: أطر الملكية الفكرية في قطر والبحرين تعزز الابتكار والكفاءة

بقلم نجيمة جامشير

قد أحدثت التعديلات التي تمت على الإطار القانوني للملكية الفكرية في قطر والبحرين تغييرات كبيرة في سير العمل المتعلق بالملكية الفكرية في هذه الأقاليم. في قطر، تم تطبيق تغييرات كبيرة على مدفوعات الرسوم السنوية لبراءات الاختراع، ومتطلبات الوكالة القانونية للإجراءات المتعلقة بالملكية الفكرية، وجدول الرسوم للخدمات المتعلقة بالملكية الفكرية، وتعيينات وتجديدات بروتوكول مدريد. أما في البحرين، فقد تم إضافة البرنامج التجريبي للمسار السريع لإجراءات فحص براءات الاختراع في البحرين.

1. مستجدات قطر

أ. الرسوم السنوية لطلبات براءات الاختراع

أصدرت إدارة الملكية الفكرية بوزارة الصناعة والتجارة تعميمًا جديدًا (التعميم رقم 2024/2)، يمنح مقدمي الطلبات خيار بالتوقف عن دفع الرسوم السنوية في حال مرور ثلاثة سنوات دون صدور قرار من مكتب براءات الاختراع بشأن الطلب الخاص بهم. ويبقى هذا الإعفاء مستمرًا حتى يصدر المكتب قراراً بقبول الطلب ومنح براءة الاختراع. وعند المنح يجب تسديد جميع الرسوم السنوية المتأخرة مع رسوم المنح، بينما يمكن دفع الرسوم السنوية اللاحقة في تواريخ استحقاقها حتى نهاية فترة الحماية.

ب. المتطلبات الجديدة للوكالات القانونية

أصدرت إدارة الملكية الفكرية في قطر تعميمًا رسميًا في 25 يونيو 2024، يتضمن متطلبات جديدة للوكالات القانونية (POA) لإجراءات الملكية الفكرية. المتطلبات الجديدة هي كما يلي:

- تصديق وزارة الخارجية (MoFA): تتطلب الوكالات القانونية المصادق عليها في الخارج بواسطة السفارات القطرية حاليًا تصديقًا محليًا من وزارة الخارجية في قطر.
- ترجمة معتمدة: يجب تقديم ترجمة معتمدة للوكالة القانونية من مكتب ترجمة معتمد.
- التوثيق العدلي والمدد الزمنية: تكون الوكالات القانونية سارية لمدة ثلاث سنوات فقط. وتتطلب الوكالات القانونية التي تتجاوز مدتها ثلاث سنوات من تاريخ الإصدار تصديق من قبل وزارة العدل القطرية.

ج. فرض الرسوم الفردية للتعيينات والتجديدات بموجب بروتوكول مدريد

أخطرت قطر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بتفضيلها للرسوم الفردية للدول المعينة والتجديدات وفقاً لبروتوكول مدريد. الرسوم المحددة هي 1,127 فرنك سويسري [لكل فئة من السلع أو الخدمات] الخاصة بالطلبات الدولية التي فيها قطر من الدول المعينة أو في تعيين لاحق لتسجيل دولي و 876 فرنك سويسري [لكل

فئة من السلع أو الخدمات] للتجديدات. وسيدخل هذا التغيير حيز التنفيذ اعتباراً من 03 أغسطس 2024 بعد تحديد هذه الرسوم من قبل المدير العام لليوبيو وفقاً للقاعدة 35 (2) (ب) من بروتوكول مدريد

د. تخفيضات الرسوم للشركات

قامت وزارة الصناعة والتجارة بتطبيق تخفيضات كبيرة على الرسوم الحكومية لمجموعة متنوعة من الخدمات بما في ذلك الرسوم الخاصة بالتصاميم الصناعية وبراءات الاختراع. وتتضمن هذه المبادرة كما هو موضح في القرار الوزاري رقم (60) لعام 2024، تخفيضات تصل إلى 90% على الرسوم المتعلقة بحماية الأعمال والملكية الفكرية. وسيدخل تطبيق الرسوم الجديدة فور نشرها في الجريدة الرسمية، على أن يبدأ العمل بها في اليوم التالي.

2. مستجدات البحرين

أ. البرنامج التجريبي للمسار السريع لإجراءات براءات الاختراع في الصين

انضمت وزارة الصناعة والتجارة (MOIC) في البحرين بشكل رسمي إلى البرنامج التجريبي للمسار السريع لإجراءات براءات الاختراع (PPH) مع الإدارة الوطنية للملكية الفكرية في الصين (CNIPA)، اعتباراً من 01 مايو، 2024 ويستمر حتى 30 أبريل 2029. ويمكن لمقدمي الطلبات الذين يتلقون قرار موافقة على عناصر حماية براءات الاختراع من وزارة الصناعة والتجارة أو الإدارة الوطنية للملكية الفكرية في الصين الاستفادة من البرنامج التجريبي للمسار السريع لإجراءات براءات الاختراع لتسريع فحص عناصر الحماية المقابلة في المكتب الآخر. ومن خلال تقليل تكرار الجهود، يهدف البرنامج التجريبي للمسار السريع لإجراءات براءات الاختراع إلى تسريع الموافقات على براءات الاختراع وتسهيل الابتكار.

الخاتمة

بناءً على الوقائع الموجزة أعلاه، تتخذ قطر والبحرين خطوات كبيرة لتعزيز أطر الملكية الفكرية الخاصة بهما. ومن الجدير بالذكر أن التغييرات في قطر من ناحية تبدو أكثر سهولة فيما يتعلق بجدول الرسوم/إجراءات دفع الرسوم السنوية، مما يوفر ميزة كبيرة للشركات الناشئة الصغيرة والمستثمرين الأفراد، ولكن من ناحية أخرى قد تكون هذه التغييرات تحدياً كبيراً لمقدمي الطلبات نظراً لمتطلبات الوكالة القانونية. أما في البحرين، فإن مقدمي الطلبات الذين يختارون لبرنامج التجريبي للمسار السريع لإجراءات براءات الاختراع (PPH) سيحصلون على ميزة كبيرة تتمثل في تسريع عملية الفحص وتسجيل براءاتهم بكفاءة أكبر. وسيكون من المثير للاهتمام رؤية كيف ستعمل هذه التغييرات جنباً إلى جنب لجذب المزيد من الابتكار والجهود التعاونية في كل من هذه الدول.